

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢٥ ويكون نصها كالتالي :
”مادة ٢٥ - يفرض رسم دعوة مقداره مائة ليم على أفراد الذمة المالية الذي يقدم تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ في شأن الكسب غير المشروع .

كما يفرض هذا الرسم على الشكاوى والتبليغات التي تقدم طبقاً لأحكام القانون المذكور .“

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره، ولوزير الخزانة إصدار القرارات الازمة لتنفيذ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربى الآخرية ١٣٨٨ (٢٥ يونيو ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨

بعد العمل بأحكام القرار الجمهوري بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتفويض معاشات أو إعانتات أو فروض من الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتمد العمل بأحكام القرار الجمهوري بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه لمدة سنة أخرى اعتبار من ١٩٦٨/٦/٥

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربى الآخرية ١٣٨٨ (٢٥ يونيو ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٧٧) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية - النص الآتي :

”ويستمر العمل بأحكام الفقرة السابقة إلى أن تلغى الموارد والرسوم المحلية أو تعديل أو يستبدل فيها بها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وفي مدة أقصاها ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩“

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربى الآخرية ١٣٨٨ (٢٥ يونيو ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٨

بإضافة حكم جديد إلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقرير رسم دعوة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتفويض رسم دعوة والقوانين المتعلقة به ،

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ في شأن الكسب غير المشروع ،

وعلى ما أذاته مجلس الدولة ،